● أخبار قصيرة



الدفاعات اليمنية تُسقط طائرة استطلاع سعودية في الجوف

أعلنت القوات المسلحة اليمنية إسقاط طائرة استطلاع سعودية مسلحة من طراز «CH٤»، فجر الأحد، في أجواء محافظة الجوف، وفق المتحدث باسمها العميد يحيى سريع، الذي أكد أيضاً التصدي لتشكيلات جوية حربية سعودية بصواريخ أرض جو يمنية الصنع وإجبارها على المغادرة.
وفي سياقٍ متصل، أعلن العميد سريع أن الطيران السعودي شنّ ٧٢ غارة جوية خلال الساعات الـ٢٤ الماضية، استهدفت محافظات صعدة وتعز ولحج والجوف، مشيراً إلى ارتفاع إجمالي الغارات والهجمات الصاروخية منذ بدء التصعيد إلى ٥٠٢٠ هجوماً. كما أفادت وكالة «سبأ» بتعرض مديريتي شدا وقطابر الحدوديتين بمحافظة صعدة لقصف مدفعي سعودي، وسط استمرار التوترات العسكرية بين الجانبين.



البرتغال.. احتجاجات بسبب أزمة السكن

تظاهر آلاف الأشخاص في لشبونة وعشرات المدن البرتغالية، السبت، احتجاجاً على ارتفاع كلفة السكن وتدني الأجور مقارنة بالإيجارات، مطالبين الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أزمة الإسكان.
ورفع المحتجون لافتات تطالب بتوفير مساكن بأسعارٍ مناسبة، وخفض الإيجارات ورفع الرواتب، إلى جانب فرض قيود على زيادات الإيجار، وتعزيز الحماية من الإخلاء، وزيادة المساكن العامة والحد من المضاربة العقارية.
وتأتي الاحتجاجات في ظل تصاعد الغضب الشعبي، بعدما أظهرت بيانات رسمية ارتفاع أسعار العقارات في البرتغال بوتيرة تجاوزت نمو الأجور خلال العقد الماضي، لتسجل أعلى زيادة في الاتحاد الأوروبي، ما زاد صعوبة حصول الشباب والطلاب على سكن مناسب.

أزمة تهدد الحكومة الهولندية بالانهيار

تواجه الحكومة الهولندية برئاسة روب يتين أزمة سياسية متصاعدة تهدد استمرارها، بسبب خلافات بين أحزاب الائتلاف بشأن خطة الضرائب لعام ٢٠٢٧، خصوصاً التعديلات المتعلقة بزيادة الضرائب على الثروة.
وأعلن يتين أن قادة الأحزاب سيواصلون محادثات الأزمة مطلع الأسبوع المقبل، في محاولة أخيرة للحفاظ على تماسك الحكومة، عقب اجتماع استمر سبع ساعات دون التوصل إلى حل نهائي.
في المقابل، وصف حزب الشعب من أجل الحرية والديمقراطية، الشريك في الائتلاف، حكومة الأقلية بأنها «تجربة فاشلة»، محذراً من صعوبة استمرار الوضع الحالي. وكان الحزب قد صوّت ضد الخطة الضريبية، التي أُقرت بأغلبية ضئيلة بدعم من المعارضة، فيما أبدى يتين تمسكه بمواصلة المفاوضات لتجنب انهيار الائتلاف الحاكم.



شلل جوي غير مسبوق يضرب الولايات المتحدة

واشنطن تتبجّح بالقوة والهيمنة.. ومطاراتها تغرق في الشلل والأزمات



الوفاق/ لم تكن أزمة الطيران في الولايات المتحدة مجرد خلل تقني عطّل حركة المطارات لساعات؛ بل كشفت، بالأرقام والتفاصيل، حجم الفجوة بين الموارد التي تحشدها واشنطن لتكريس نفوذها العالمي، والاستثمارات التي لم تنجح في حماية أحد أكثر قطاعاتها حيوية. ففي غضون ساعات، سُجّلت أكثر من ٦,٦٠٠ رحلة ملغاة و٨,٦٠٠ رحلة متأخرة، فيما وجد عشرات الآلاف من المسافرين أنفسهم عالقين، واضطرت السلطات إلى وقف الإقلاع على مستوى البلاد. والأكثر دلالة أن وزير النقل الأميركي أقرّ بأن الخلل طال أجهزة توجيه وتحويل بيانات في منظومة اتصالات جوية تعود مشكلاتها إلى بنية متقادمة، بينما تحدثت إدارة الطيران عن عدم استقرار في ١٧ مركزاً من أصل ٢٢ مركزاً لمراقبة الحركة الجوية.
هذه الأرقام لا تصف ازدحاماً عابراً، بل تطرح سؤالاً سياسياً يتجاوز المطارات: كيف وصلت دولة تمتلك إمكانات تكنولوجية وعسكرية هائلة إلى مرحلة تتوقف فيها حركة طيرانها بسبب خلل في شبكة اتصالات داخلية؟ فالمشكلة لم تكن في غياب التحذيرات؛ إذ إن تحديث أنظمة المراقبة والاتصالات مطروح منذ سنوات، كما أن الإدارة نفسها طلبت ٣٠,١ مليار دولار إضافية لتطوير البنية التحتية، بعد تخصيص الكونغرس ١٢,٥ مليار دولار في العام السابق. وبين طلبات التمويل، وتقادم المعدات، واستمرار الاعتماد على سجلات ورقية في بعض أعمال الرقابة، ظهرت الأزمة بوصفها نتيجة تراكم طويل في إدارة قطاع استراتيجي، لا حادثاً مفاجئاً يمكن اختزاله في عطل جهاز أو شبكة. وإلى جانب الخلل المؤسسي، برز غياب دونالد ترامب عن مخاطبة الجمهور مباشرة خلال الساعات التي كانت فيها الأزمة تتسع، تاركاً وزيري النقل والأمن الداخلي في واجهة التصريحات. كما أثارت تساؤلات حول أولويات الإنفاق، والمساءلة الحكومية، وقدرة مؤسسات الدولة على إدارة الأزمات.

بنية تحتية متقادمة.. طموحات الهيمنة تصطدم بواقع المؤسسات

امتلاك التكنولوجيا المتقدمة لا يضمن بالضرورة كفاءة تشغيل المرافق المدنية، ولا سيما حين يتعلق الأمر بأنظمة حيوية تعتمد عليها سلامة النقل واستمراريته.
وتزداد دلالة الأزمة مع اعتراف المسؤولين بأن المشكلة ارتبطت بتجهيزات وأنظمة اتصالات متقادمة، لا بهجوم سيبراني ثبت وقوعه. فقد تحدث مدير إدارة الطيران الفدرالية عن عدم استقرار في ١٧ منشأة من أصل ٢٢ منشأة لمراقبة الحركة الجوية على المسارات، فيما أقر وزير النقل شون دافي بتقادم أجهزة التوجيه ومعدات الاتصالات. والأكثر إحراجاً أن بعض إجراءات الصيانة وسجلاتها الاتزال تعتمد على العمل اليدوي والورقي، ما اضطر المسؤولين إلى مراجعتها لتحديد الأعمال الجارية لحظة وقوع الخلل. وتكشف هذه المعطيات أن التقدم في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا العسكرية لا يعني أن البنية المدنية للدولة تسير بالمستوى نفسه.

شلل يتجاوز الحدود.. المطارات الدولية تدفع ثمن الارتباك الأميركي

لم يتوقف أثر الشلل عند حدود المطارات الأميركية، بل امتد إلى شبكة الطيران الدولية، كاشفاً حجم الاعتماد العالمي على منظومة النقل الأميركية، ومدى اتساع التداعيات عندما تتعطل إحدى حلقاتها المركزية. فوفق بيانات «فلايت رادار ٢٤»، تجاوزت الاضطرابات آلاف الرحلات، وسط اضطراب طال عشرات الآلاف من المسافرين، وأربك خطط شركات الطيران في إعادة توزيع الطائرات والأطقم والجداول.
وامتدت التداعيات إلى كندا وأوروبا والمكسيك. فقد ألغت «طيران كندا» رحلات بين كندا والولايات المتحدة، فيما تأثرت ٧٣ رحلة في مطار مكسيكو سيتي، بينها ٤٤ رحلة ملغاة و٢٩ متأخرة، بما انعكس على أكثر من ١٠,٢٩٣ مسافراً. كما طالت الاضطرابات الرحلات الأوروبية المتجهة إلى الولايات المتحدة، واضطرت جهات طيران دولية إلى التعامل مع تداعيات أزمة لم تكن طرفاً في أسبابها.
ولم تنتهِ الخسائر الاقتصادية بمجرد إعادة فتح المجال الجوي، إذ حذّر محللون في قطاع الطيران من أن توقف الرحلات المغادرة أربع ساعات قد يؤدي إلى اضطراب جداول شركات الطيران لأيام. وبدأ المستثمرون بالفعل في احتساب الكلفة المالية للأزمة، مع تراجع أسهم شركات أميركية كبرى، بينها «أميركان إيرلاينز» و«يونايتد إيرلاينز» و«دلتا إيرلاينز»، بنسب تراوحت بين ١ و٢ بالمئة في التداولات بعد الإغلاق، فيما انخفض سهم «جيت بلو» بنحو ٣ بالمئة. واضطرت الشركات إلى إعادة ترتيب أولوياتها التشغيلية، حيث أعلنت «أميركان إيرلاينز» أنها ستعطي الأولوية للرحلات المتجهة إلى المدن الأصغر والوجهات الدولية، بهدف إعادة توزيع الطائرات وأطقم العمل وتسريع استعادة عملياتها.

ترامب وأزمة المطارات.. غياب الخطاب الرئاسي المباشر يفتح باب المساءلة

وسط هذا الارتباك، برز سؤال سياسي: أين كان دونالد ترامب من أزمة عطّلت آلاف الرحلات وتركت عشرات الآلاف من المسافرين عالقين؟
فبينما تولى وزير النقل شون دافي ووزير الأمن الداخلي ماركواين مولين الظهور والرد على الأسئلة، لم يقدم ترامب إحاطة علنية مباشرة للأميركيين خلال الساعات الأولى من الأزمة، رغم اتساعها وتحولها إلى قضية وطنية.
وتكتسب هذه المسألة دلالتها من طبيعة الخطاب السياسي الذي اعتمد عليه ترامب، والقائم على إبراز دوره الشخصي في إدارة الملفات وتقديم الإنجازات. فالرئاسة لا تُختبر فقط في المؤتمرات التي تُعلن فيها النجاحات، بل في لحظات الاضطراب التي تتطلب تفسيراً واضحاً ومباشراً للرأي العام. وفق التقارير، ووفق التقارير، قال مولين إن ترامب كان على تواصل مستمر مع المسؤولين ويتلقى الإحاطات، لكن ذلك لم يُنهِ التساؤلات بشأن غياب ظهوره المباشر، خصوصاً مع ورود تقارير عن انشغاله بمنشورات على منصة «تروث سوشيال» تناولت الإعفاءات الضريبية لصناعة السينما والتلفزيون.

البيت الأبيض والكونغرس.. تبادل الاتهامات لا يعفي من مسؤولية التأخير

وفي محاولة لتفسير الأزمة، حمّل وزير النقل شون دافي الكونغرس مسؤولية عدم توفير التمويل الكافي لتحديث نظام مراقبة الحركة الجوية، فيما طالبت الإدارة بتخصيص تمويل إضافي لتطوير المطارات والبنية التحتية، وتحدث دافي عن حاجة النظام إلى استثمارات تصل إلى ٥٠ مليار دولار. ما يفتح مواجهة سياسية حول حجم التمويل وأسباب تأخر التحديث.
لكن تحويل الأزمة إلى سجال بين البيت الأبيض والكونغرس لا يجيب عن جوهر المشكلة: إذا كانت مخاطر تقادم المعدات معروفة، فلماذا استمر الاعتماد على أنظمة تحتاج إلى تحديث جذري؟ ومن المسؤول عن تعثر الخطط والرقابة والتنفيذ؟ فإدارة البنية التحتية عملية مؤسسية ممتدة، ولا يمكن تفسير تأخر الإصلاح بقرار تمويلي منفرد. فالتحديث يحتاج إلى خطة معلنة، ومواعيد تنفيذ محددة، ورقابة على الإنفاق، ومحاسبة عن مواطن التأخير.

شلل المطارات يفضح مفارقة القوة الأميركية: مليارات تُنفق على الهيمنة العسكرية، وعجز عن حماية البنية التحتية من التآكل والاختلال المؤسسي

أمن المجال الجوي.. تحقيق مفتوح وأسئلة لاتنتهي

لم تحسم التحقيقات أسباب الشلل، ولم تثبت وقوع هجوم سيبراني، فيما تتجه المؤشرات الأولية نحو خلل ميكانيكي، وسط تحقيقات تشمل شبكة اتصالات تشرف عليها شركة «إل٣ هاريس تكنولوجيز». لكن ما كشفته الأزمة يتجاوز عطباً تقنياً: إنها تضع ادعاء الولايات المتحدة قيادة النظام العالمي أمام سؤال جوهري حول قدرتها على إدارة شؤونها الأساسية. فواشنطن التي تنفق المليارات على ترسانتها العسكرية وتوسيع نفوذها الخارجي، وجدت منظومة طيرانها رهينة بنية متقادمة واختلالات مؤسسية متراكمة.

تصعيد استيطاني في الضفة وأزمة إنسانية تهدد نازحي غزة



أكدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية أن سلطات العدو الصهيوني تنفذ ١١ مخططًا استيطانيًا جديدًا في الضفة الغربية المحتلة، تتضمن إقامة ٨٩٥ وحدة استيطانية، إلى جانب تطوير مناطق صناعية وتجارية وتوسيع البنية التحتية والخدمات في المستوطنات. وتتوزع هذه المخططات على محافظات قلقيلية وسلفيت ونابلس ورام الله والبيرة والخليل، إضافة إلى نطاق مجلس غوش عتصيون جنوب الضفة.
وأوضحت الهيئة، في بيان صدر السبت ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، أن المخططات تستهدف زيادة أعداد المستوطنين وتحويل أراضٍ زراعية ومناطق مفتوحة إلى أحياء سكنية ومرافق صناعية وخدمية، بما يعزز التوسع الاستيطاني ويضيّق المساحات المتاحة أمام التجمعات الفلسطينية، ويهدد تواصلها الجغرافي ومستقبلها العمراني.
وفي سياقٍ متصل، حذرت منظمة الصحة العالمية من تفاقم الكارثة الإنسانية والصحية في قطاع غزة مع اقتراب فصل الشتاء، مؤكدةً أن نحو ٩٥٠ ألف نازح يعيشون في مناطق معرضة للفيضانات، بينهم ٤٠٠ ألف في مواقع شديدة الخطورة. وقالت ممثلة المنظمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، راينهيلده فان دي فيردت، إن النظام الصحي في القطاع يعمل فوق طاقته، وسط نقص حاد في الوقود والمستلزمات الطبية واستمرار الأضرار التي تطال المنشآت الصحية. وأضافت أن الأمطار واختلاط مياه الصرف الصحي بالنفايات والمياه الملوثة يرفعان مخاطر انتشار الأمراض، مشيرةً إلى تسجيل نحو ٣٣ ألف حالة إضافية من عدوى الجهاز التنفسي الحادة مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي، وتضرر نحو تسع منشآت صحية. وطالبت المنظمة بالسماح العاجل بإدخال الخيام والأغطية ومستلزمات المياه النظيفة والمعدات الطبية والوقود، محذرةً من أن الشتاء الرابع في غزة يشكل تهديدًا إضافيًا لحياة النازحين، في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية والصحية.

فرنسا.. احتجاجات متصاعدة ضد الغلاء وقانون الشرطة



شهدت فرنسا، السبت ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، موجة جديدة من الاحتجاجات للأسبوع الخامس على التوالي، بمشاركة حركة «السترات الصفراء» والطلاب والنقابات العمالية ونشطاء حقوقيين، تنديداً بارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم، ورفضاً لمشروع قانون يمنح عناصر الشرطة حماية قانونية أوسع عند استخدام أسلحتهم.
وتركزت التحركات في العاصمة باريس، بالتزامن مع احتجاجات في مدن عدة، بينها تولوز ومونبلييه، وذلك قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية المقررة في نيسان/أبريل المقبل.
ويُعد مشروع قانون الشرطة أحد أبرز محركات الاحتجاج، بعدما أقرّته الجمعية الوطنية (مجلس النواب)، على أن يُعرض قريباً على مجلس الشيوخ. ويمنح المشروع عناصر الشرطة الذين يستخدمون أسلحتهم افتراضاً قانونياً بأنهم كانوا في حالة دفاع مشروع عن النفس. وفي حين يدافع مؤيدو القانون، ومن بينهم حزب «التجمع الوطني» اليميني بزعامة مارين لوبان، عن ضرورة توفير الحماية القانونية لعناصر الشرطة وتجنب الاشتباه التلقائي باستخدام القوة المفرطة، يحذر معارضوه من أن المشروع قد يشكل، وفق وصفهم، «رخصة للقتل»، ويحدّ من إمكانية محاسبة قوات إنفاذ القانون على التجاوزات المحتملة. وبالتوازي، يشدد ناشطون في مجال مكافحة العنف ضد الأطفال والمراهقين على ضرورة عدم اختزال الحراك في قضية صلاحيات الشرطة، وإبقاء مطالب حماية القاصرين من الاعتداءات الجنسية والعنف ضمن أولويات الاحتجاجات. وتأتي هذه التحركات وسط تصاعد الغضب الاجتماعي، بعدما أحصت السلطات مشاركة نحو ١٤٦ ألف متظاهر السبت الماضي، وأكثر من نصف مليون شخص في إضراب الخميس الماضي. كما دعت النقابات إلى إضراب جديد الثلاثاء المقبل، رفضاً لزيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة ٠,٦ ٪، معتبرةً أنها غير كافية لمواجهة غلاء المعيشة.